

# صناعات المعرفة هي طريق الأثوية



د. م. مصطفى الرفاعي

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

صناعات المعرفة هي الصناعات ذات المكون التقني المتعاطم والتي تترجم قدرات الإنسان في الإبداع والمعرفة والفكر إلى قيمة مضافة لا يقترب منها الضعفاء. وإذا كانت الصناعة هي طريق الرجاء فصناعات المعرفة هي طريق الوصول إلى مصاف الدول الصناعية القوية التي تتمتع بأعلى مستوى لمعيشة الفرد وبثراء اقتصادي ورفق اجتماعي.

السياسات الوطنية الواعية هي السياسات التي تهتم اهتماما بالغا بصناعات المعرفة إدراكا منها أنها أفضل علاج لمشكلة مصر الاقتصادية. أصول صناعات المعرفة هي العقول وقدرة الإنسان على اقتحام المجالات التقنية المعقدة والمتطورة. الدول التي أدركت ذلك ووضعت سياسات لبناء صناعات المعرفة هي الدول التي حققت طفرات اقتصادية وتقنية واستطاعت أن تنافس الدول الغربية وألها اليابان وتبعها في هذا المسار دول أخرى مثل كوريا الجنوبية، وإذا كانت مصر فقيرة في مواردها الطبيعية وهذه حقيقة فمثلها في ذلك مثل اليابان وأوروبا الغربية، أكبر ثروات العالم في البترول والذهب واليورانيوم والفضة والبلاتين والفوسفات والمعادن ليست في اليابان أو أوروبا الغربية بل هي في آسيا وإفريقيا وروسيا. إضافة إلى ذلك فإن أوروبا لا تستطيع منافسة دول العالم الثالث في مجموعة كبيرة من الصناعات التي تحتاج إلى عمالة رخيصة، وقد أدى ذلك إلى إغلاق هذه المصانع وبيعها لمشتريين من الدول الفقيرة. ويبقى السؤال إذا كان هذا حالهم فكيف تمكنوا من تحقيق هذه القوة الاقتصادية والسياسية خاصة بعد أن غابت عنهم مستعمراتهم في إفريقيا وآسيا التي أصبحت دولا مستقلة؟

السرف في احتفاظ هذه الدول الصناعية بالصدارة هو التركيز على صناعات المعرفة التي تعتمد على تفوق الإنسان والخروج من الصناعات الفقيرة في المكون التقني والتي تعتمد على عمالة فقيرة ورخيصة.

يتفق الناس على تمجيد العلم، من يمتلك من المصريين قدرا من العلم والمعرفة يستحق الاحترام، إلا أن هذه الجزئيات الصغيرة المبعثرة لا تنتظم في منظومة ولا تنخرط في إطار مشروع قومي هو مشروع بناء صناعات المعرفة، وهو مشروع يحتاج إلى قيادات تجمع بين التفوق التقني والقدرة على التعبئة المعنوية الوطنية.

قيمة ساعة العمل للإنسان في الزراعة في مصر هي ٤ - ٦ جنيهات في المتوسط وفي الصناعة تتراوح ما بين ٨ و ٢٠ جنيها في المتوسط أما قيمة ساعة عمل الإنسان في الصناعات المعرفية فهي ٢٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه في مصر وضعف ذلك في الدول الصناعية.

فمتوسط سعر ساعة العمل المجمع لفريق عمل يعمل على تصميم مشروع بترولي هو ٧٥ دولارا أي ٤٠٠ جنيه، هذه الأرقام تعبر بوضوح عن العائدات المحققة وعن القيمة المضافة للاقتصاد القومي عندما تكون هناك سياسات تتبنى بناء صناعات المعرفة والاستثمار في الإنسان أولا والآلات والمعدات ثانيا، ويرد ذلك على التهافت للمحوظ على أموال المستثمرين كضرورة لإحداث التنمية وتحسين المؤشرات الاقتصادية - الحقائق تبطل صحة هذا التوجيه.

أفضل لنا أن نبني اقتصادا تكون أصوله وثرواته الإنسان وقدراته وإنتاجه بدلا من أن يكون اقتصادا يعتمد على بيع ما نملك من أصول سواء كانت أراضي أو مصانع أو مصارف تؤول إلى الأجنبي الذين يستحوذون بفضل هذه السياسات على أموالنا ومدخراتنا وعلى أسواقنا. السياسات التي قامت على الاستسهال هي سياسات ضارة بمصر وبمستقبلها وهي سياسات تهدر كفاح أجيال من المخلصين من أبناء مصر قضاوا عمرهم في بناء بنيان الدولة المصرية ومؤسساتها وتحريرها وتحرير أرضها من الاستعمار.

وأسترجع هنا مقالة د. فوزي حماد رحمه الله في أحد مقالاته إن العمل السياسي والدبلوماسي يتوج الجهود التكنولوجية ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا عنها أو أن يصنع شيئا واحدا. إن التكنولوجيا المتقدمة بكل أبعادها الاقتصادية والأمنية هي ليست ضرورة تقدم وتنمية فحسب، بل هي ضرورة وجودية بقاء. وهو أمر جدير بعقيق النظر وعظيم الاعتبار.